مع الأئمة

(الجوامع والفروق والسير)

سلمان العودة

مع الأئمة

سلمان العودة

ⓒ مؤسسة الإسلام اليوم للنشر، ١٤٣٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العودة، سلمان بن فهد
مع الأئمة: الجوامع والفروق والسير./ سلمان بن فهد العودة- الرياض، ١٤٣٣هـ
١٩٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٠-٣-٩٠٢٦٧-٦٠٣-٩٧٨
١- الإسلام- تراجم ٢- الأئمة الأربعة أ. العنوان
ديوي ٩٢٢,٥٨ ١٥٤/ ١٤٣٣
رقم الإيداع: ١٥٤/ ١٤٣٣
ردمك: ٠-٣-٩٠٢٦٧-٦٠٣-٩٧٨

الإسلام اليوم
للنشر والإنتاج
المملكة العربية السعودية
ص.ب: ٢٨٥٧٧ - الرمز: ١١٤٤٧
info@islamtoday.net
www.islamtoday.net
إصدارات الإسلام اليوم
الطبعة الأولى - ربيع الثاني ١٤٣٣هـ
جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لمؤسسة الإسلام اليوم، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءًا أو تسجيله بأية وسيلة، إلا بموافقة الناشر خطيًّا.

د. سلمان بن فهد العودة:
@salman_alodah
/SalmanAlodah
salman@islamtoday.net
www.islamtoday.net/salman
www.youtube.com/drsalmantv

الرياض:
هاتف: ٠١٢٠٨١٩٢٠
فاكس: ٠١٢٠٨١٩٠٢

بريدة:
هاتف: ٠٦٣٨٢٦٤٦٦
فاكس: ٠٦٣٨٣٠٠٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

عشتُ كثيرًا مع سير العلماء والـمُصلحين، وخاصة أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة في العالم الإسلامي، ووجدتُ سيرهم مدارس في التربية والسلوك والأخلاق؛ كما هي مدارس في المعرفة والتعليم، بل هي تؤسِّس لانطلاقات جديدة حضارية في البيئات التي تُهيمن عليها؛ متى أحسن الناسُ قراءتها وفهمها.

ومن هذا المنطلق كتبتُ ورقات في سيرة كل إمام منهم، حاولتُ أن تكون جامعة بين المتعة والفائدة والتوثيق، ثم أعدتُ النظر فيها لاستخراج الجوامع والفروق، التي تؤكِّد على وِحدة المنطلقات والأصول في هذه المدارس، وتنوُّع الاجتهادات والآراء، تحقيقًا لمعنى الرحمة والسَّعة، ومراعاة اختلاف البيئة والظرف التاريخي فيما أذن الله تعالى أن يختلف الناسُ فيه، حيث تسعهم شريعة ربهم في بَحْبُوحَتها وامتدادها، حين يضيق بهم المذهب الخاص، الذي يتَّكئ على الشريعة، ولكنه لا يدَّعي الإحاطة بها والتعبير التام عنها.

هذه الورقات تحاول تأييد الاتِّباع المشروع لهؤلاء الأئمة، ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]، وتُثني عليهم الخيرَ كما هم أهله، وتقطع الطريق على مَن ينتقصهم أو يحطُّ من قدرهم، وتحاول أن تنأى عن مسلك التعصُّب لواحد

منهم، أو لهم على غيرهم، أو توهُّم العصمة لأقوالهم، أو تحويل الانتماء للمذهب إلى سبب للكراهية والبغضاء والتنابُز، كما وقع في بعض مراحل التاريخ، ولا يزال طرف منه قائمًا إلى اليوم، وربما يتكرَّر كلما توجَّه الناس إلى التديُّن والبحث عن المعرفة الشرعية؛ مما يستدعي حديثًا مستفيضًا عنه، وتحذيرًا دائمًا من مغبَّته.

هذه الأوراق هي عرفان بحق هؤلاء الأعلام، وأداء لبعض الواجب تجاههم، وتأوُّل لقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

هي إعلان بالمحبة وثناء ودعاء وترحُّم وتأسٍّ.

أسأل الله تعالى أن يتقبَّلها، وأن يمنحها القَبول لدى الصالحين من عباده، وهو يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

سلمان العودة

@salman_alodah

/SalmanAlodah

كيب تاون

صبيحة الجمعة

٢٠/ ٤/ ١٤٣٢هـ

جوامع الأئمة

١- مرحلة فاصلة:

كان وجود الأئمة الأربعة مرحلة فاصلة، تمثَّلت فيها قيمتان عظيمتان:

الأولى: الحفاظ على الهُوِيَّة، وترسيخ الالتزام بالإسلام عقيدة وعبادة وسلوكًا ونظام حياة؛ فهو سرُّ تميُّز الأمة واستقلالها وقوتها، وروح عظمتها، ومصدر تعليمها، وأُسُّ ثقافتها، وترسيم المذاهب الأربعة كان إعلانًا لانطلاقة جديدة تتطلَّب تكريس الاتِّباع، وتجديد الولاء، وتقرير المنهج.

نعم، لم يكن ثَمَّ ترسيم بالمعنى الحرفي، كان السياق التاريخي يحدِّد بصفة تدريجية مكانة هؤلاء الأئمة، ليس في شخوصهم فحسب، بل في نظام الفهم والفقه والاستنباط، وأسلوب استخراج الحلول من الشريعة وموادها ونصوصها.

الثانية: الانفتاح على المتغيِّرات الطارئة، التي هي سنة الله في الحياة، فهي نهر جار يتدفَّق لا يعرف التوقف، على أن وَتِيرة التغيير تتسارع بسبب اتساع الأمة ودخول شعوب بأكملها في الإسلام، ومن الطبيعي حدوث مشكلات من جراء ذلك، وبسبب الاحتكاك والتفاعل الحضاري والتلاقح الثقافي بين المسلمين والأمم الأخرى.

كانوا قريبين من عصر النبوة والتنـزيل والصحبة، وهم في الوقت ذاته شكَّلوا المرحلة الوسطية إلى عصور الانفتاح والتوسع السياسي والعمراني والحضاري.

٢- إجماع عابر للقرون:

وليس من قبيل المصادفة أن تجمع الأمة كلها عليهم، وكأننا أمام تصويت حقيقي لمليار ونصف مليار يعيشون اليوم على ظهر الأرض من المسلمين، ولأرقام يعلمها الله من الأجيال التي خلت عبر هذه القرون المتطاولة، كلهم يُعلنون اتِّباعهم لهؤلاء الأئمة، ويمنحونهم الثقة، ويسندون إليهم «المرجعية» العقدية والفقهية، في استفتاء رائع تام المصداقية.

صحيح أن لكل إمام أَتْباعًا يختصُّون به، ولكن بالنظر إلى الأصول العامة للإيمان، والأصول العامة لقواعد الاستنباط، فهي محل اتفاق بين الأئمة في الجملة، وهذا يعني أن الأمة اتَّبعت كل هؤلاء الأربعة إجمالًا، وإن كانت تفرَّقت بينهم في التفصيل والعمل الفقهي.

فضلًا عن أن اتفاقهم حتى في الفقهيات هو أكثر من اختلافهم، وإن كان الاختلاف في الفروع ليس مما يُنكر أو يُضيَّق فيه، بل هو من السَّعة.

٣- الفروع والأصول:

وكما أن اتفاقهم في الأصول هو من الجوامع الكلية التي تواردوا عليها؛ فإن اختلافهم في بعض الفروع هو من الجوامع والفروق في آنٍ.

فهو من الجوامع؛ بمقتضى دلالته على أنهم إذا اختلفوا فقد أشرعوا لـمَن وراءهم سبيل الاختلاف، واقتضى فعلهم أن المسألة خلافية، وأن الأقوال التي دارت مذاهبهم عليها هي أقوال معتبرة، وليست من قبيل زلَّات العلماء، ولا من الشذوذ الفقهي؛ لأنها بُنيت على نصوص أو على قواعد صحيحة.

ونحن وإن كنا نميل إلى أن المصيب في ذات الأمر واحد، والبقية مجتهدون لهم أجر الاجتهاد، إلَّا أننا ننظر إلى المسألة من زاوية أن الاختلاف ذاته في الحكم وزاوية النظر وطريقة الاستدلال بين هذه المدارس العريقة، هو مؤشر مهم على أن الخلاف فيها سائغ، فكأنهم اتفقوا على الاختلاف فيها، ولهذا اختلفوا، ولم يُنكر بعضهم على بعض،

ومن هنا كانت **هذه المسألة من الفروق**، بحكم اختلاف الرأي فيها، واختلاف بعض زوايا النظر والتأصيل الفقهي بينهم.

من هذا الباب نهى الإمام مالك رحمه الله أبا جعفرٍ المنصور عن اعتماد مذهبه وتعميمه في الأمصار، حيث قال: «لا تفعل هذا؛ فإن الناسَ قد سبقت إليهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، ورَوَوْا رواياتٍ، وأخذ كلُّ قوم بما سبق إليهم وعملوا به، ودَانُوا به من اختلاف الناس أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرَهم، وإن ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فَدَعِ الناسَ وما هم عليه، وما اختار كلُّ أهل بلد منهم لأنفسهم»[1].

وكان يحيى بن سعيد الأنصاري يقول: «أهلُ العلم أهلُ توسعة، وما برح المُفتون يختلفونَ، فيحلِّل هذا ويحرِّم هذا، فلا يعيبُ هذا على هذا، ولا هذا على هذا»[2].

اختلافهم سبقه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم، فكان اختلافهم رحمة واسعة، كما كان إجماعهم حجة قاطعة، على ما يقوله ابن قدامة[3].

وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يقول: «ما يسرُّني لو أن أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا؛ لأنه لو لم يختلفوا لم تكن رخصة»[4].

وقد جاء إسحاقُ بن بُهلولٍ الأَنباري بكتاب إلى الإمام أحمد، وقال: جمعتُ فيه الخلاف، وسميتُه «كتاب الاختلاف». فقال: لا تسمِّه: كتاب الاختلاف، سمِّه: «كتاب السَّعة»[5].

وكان طلحة بن مُصرِّف إذا ذُكر عنده الاختلاف قال: «لا تقولوا: الاختلاف. ولكن قولوا: السَّعة»[6].

إن هذه العقلية المتفتِّحة على الاختلاف، أبعد ما تكون عن الأُحادية أو الضيق أو

---

(١) سيأتي في ترجمة الإمام مالك.

(٢) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٠٥)، و«المقاصد الحسنة» (ص٧٠)، و«كشف الخفاء» (١/ ٧٥).

(٣) ينظر: «لمعة الاعتقاد» (ص ٤٢).

(٤) ينظر: «الإبانة الكبرى» (٧٠٣)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٦)، و«فيض القدير» (١/ ٢٠٩).

(٥) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٥٩)، و«المقصد الأرشد» (١/ ٢٤٨).

(٦) ينظر: «الإبانة الكبرى» (٢/ ٥٦٦)، و«بستان العارفين» لأبي الليث السمرقندي (ص٣٠٨)، و«حلية الأولياء» (٥/ ١٩)، و«المسودة في أصول الفقه» (ص٤٥٠)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٣٧).

القطع بما لديها، مما هو محل احتمال وليس من باب القطعيات، ومثل هذا هو الذي يسع الناس، ولا يفتنهم في دينهم، أو يضيِّق عليهم في دنياهم.

الطريفُ أن التاريخ الإسلامي شهد ميلاد ما يمكن تسميته بـ: «الأحزاب الفقهية»، وهي تعالج نصوصًا ومسائل تعبديَّة، وتكرِّس الاختلاف، بما لم يكن موجودًا في العصر الأول؛ لأن الخلفاء الراشدين كانوا حكَّامًا وعلماء في الوقت ذاته، فورث الأئمةُ، منصب العلم والفقه، وكان وجود الأربعة ومَن وراءهم تقسيمًا مبكِّرًا للخريطة الإسلامية الواسعة، بينما لم يشهد الجانب السياسي أي منافس مستقل للسلطة الزمنية القائمة على شكل أحزاب أو تيارات تحفظ التوازن، وتشكِّل رقابة على الأداء السياسي!

الاستجابة للمتغيِّرات:

ولئن كان هؤلاء الأئمة ظهروا في عصر استثنائي، فإننا نعيش اليوم عصرًا استثنائيًّا في متغيراته ومستجداته وكشوفه وبلواه؛ مما يؤكِّد ضرورة وجود علماء مجتهدين كهؤلاء الأئمة، يُجيبون على أسئلة العصر، ويحلُّون مشكلاته، ويقدِّمون الصياغات الشرعية الصحيحة المنضبطة للشريعة والملائمة للواقع والحال والعقلية المعاصرة.

وهذه الأمنية ليست شيئًا من الخيال، ولا ضربًا من المحال؛ فالأمة أمة مرحومة، كما في حديث أحمد، والترمذي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم «**مثلُ أمتي مثلُ المطر، لا يُدرى أولُه خيرٌ أم آخرُهُ**»[1].

وقد تيسَّرت أسباب العلم، وطُبعت موسوعاته، وقامت مدارسه، وسهل التواصل بين الناس في المشرق والمغرب، واتَّسع نطاق الحريات العلمية والعملية؛ فغدا من الميسور اختيار المؤهَّلين بالفطنة الذكية والاستعداد الفطري، وتوجيههم لدراسة شرعية عميقة، تمنحهم رسوخًا وفهمًا، وتعزَّز بدراسات عصرية واقعية، تلقِّح أفكارهم، وتمنحهم المواكبة، والقدرة على التحديث وفهم المستجدات، واستيعاب المتغيرات.

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢١٣٥)، وأحمد (١٢٣٢٧، ١٢٤٦١)، والترمذي (٢٨٦٩).
وأخرجه الطيالسي (٦٨٢)، وأحمد (١٨٨٨١)، وابن حبان (٧٢٢٦) من حديث عمار رضي الله عنه. وينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٠١-٥٠٢)، و«تحقيق منيف الرتبة لمَن ثبت له شريف الصحبة» للعلائي (ص٨٤-٩٠)، و«المنتخب من علل الخلال» لابن قدامة (١٢).

وبذا تتحوَّل القيادة العلمية والفقهية من كونها مصادفة غير مرتَّبة، إلى أن تكون اختيارًا مدروسًا لكفاءات علمية وأخلاقية رَزِينة وواعية وقادرة على استيعاب الناس، تجمع بين الانضباط المرجعي الأصيل، وبين الانفتاح المعرفي المتجدِّد، وتعرف أين تشدِّد وأين تلين، وتعرف أين تجزم وأين تتردَّد، متى تقول ومتى تسكت..

إنها ضرورة استراتيجية عظمى، يتحمل عبئها كل قادر، أكان من أصحاب القرار، أم من أهل العلم، أم من قيادات الدعوة، أم من رجال المال والأعمال، **ومَن لم يكن لهم عظماء، فليصنعوا عظماءهم!**

وليس يجدر بمُصْلِحي اليوم أن يتوقَّفوا عند الاجتهاد الذي حاوله السابقون، بل أن يأخذوا منهم المنهج الصائب الذي يُبنى عليه الاجتهاد، وإلَّا فلكل عصر مشكلاته وتحدياته وظروفه، ولكل وقت إمكانياته العلمية والسياسية والاقتصادية، وربما تمنَّى الأئمة السابقون شيئًا ولم يُكتب لهم بحكم الظرف، وصار اليوم ممكنًا ومتاحًا مع الانفجار المعرفي والمتغيِّر العالمي والحدث السياسي.

ويتعيَّن تجنُّب الاستفراد في معالجة النوازل العلمية أو السياسية أو الاجتماعية، التي يحتاجها خلقٌ كثيرٌ من الناس، ويَلْتَبِسُ أمرُها ويتداخل شأنها، والعصر عصر تواصل وحوار وتبادل.

والمجامع العلمية والفقهية يمكن أن يترقَّى أداؤها ويتطوَّر لتقديم الرأي الناضج المدروس المبني على المعرفة بالنازلة والمعرفة بالشريعة، بعيدًا عن هيمنة مذهب خاص، أو سلطة سياسية، أو تيار فكري، وذلك ممكن، والظروف المتغيِّرة تعين عليه، خاصة مع الانفجار المعرفي الواسع، والتداخل بين المعارف بأكثر مما كان يُظَن، وضعف الآلة العلمية لكثير من الباحثين، والشأن في تحقيق الاستقلال الذاتي ماديًّا ومعنويًّا، والإنفاق على البحث العلمي الشرعي بواسطة الأوقاف والهبات وغيرها، وفي الروح المستوعِبة الواسعة التي لا تتعصَّب لأحد، ولا تتعصَّب ضد أحد، وكما يقال: **أحلام اليوم حقائق الغد!**

٤- إمامة وجدارة:

قد كان هؤلاء الأَفْذاذ حائزين على منصب الولاية والإمامة بجدارة، وهو منصب ربَّاني لا يُمنح إلَّا لـمَن يستحقه، لم يكن شهادة فحسب، ولا معرفة علمية مجرَّدة، كان عِلْمًا وعملًا وإيمانًا، كما في الآية الكريمة: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤].

لذا كان سُفيان بن عُيينةَ يقول: «أخذوا برأس الأمر، فجعلهم رُؤوسًا»[١].

قال ابن القيم: سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «بالصبر واليقين تُنالُ الإمامةُ في الدين». ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤][٢].

أتوقَّف أمام الصف الطويل من القامات الكبيرة والأسماء اللامعة، من فقهاء وعلماء ومحدِّثين ومفسِّرين وعُبَّاد ورُواة ومُصَنِّفين، ممن ازدحمت بأسمائهم الكتب والدواوين، وخلَّد التاريخ ذكرهم المجيد، وكيف استوى هؤلاء الأربعة على قَصَبِ السَّبْق دون عناء، ولا إرادة منهم لهذه المنزلة، فلم يكونوا متطلِّعين أو متشوِّفين إليها.

وثَمَّ فقهاء عظام، كفقهاء المدينة السبعة[٣]، والأَوْزاعي والثَّوري وأبي ثَوْر واللَّيْث ابن سعد، وفقهاء الظاهرية، فضلًا عن المذاهب الإسلامية الأخرى، والتي تتشابه من حيث الفروع الفقهية مع فقه الأربعة، إلَّا أن أيًّا منها لم يحظ بالاهتمام ذاته الذي حَظِيت به هذه المدارس، إضافة إلى مدرسة جعفر الصَّادق، والتي غلب عليها مع الوقت التميُّز العَقَدي، فلم تعد تُعرف كمدرسة فقهية مستقلَّة إلَّا بهذا الاعتبار.

ولقد توافر لكلِّ مذهب من الشُّرَّاح والمدونين والعلماء المنتسبين ممن هم بأعلى المقامات، فكلُّ مذهب هو مدرسة عريقة ممتدة يتعاقب على دخولها وزعامتها والتدريس فيها الجمُّ الغَفِير من الأَفْذاذ، ويتخرَّج منها الأذكياء الـحُذَّاق، وتتزاحم رفوفها بالكتب

---

(١) ينظر: «عدة الصابرين» (ص ١٠٩)، و«إعلام الموقعين» (٥/ ٥٧٣)، و«تفسير ابن كثير» (٦/ ٣٧٢).

(٢) ينظر: «مدارج السالكين» (٢/ ١٥٣).

(٣) الفقهاء السبعة هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعُبيد الله بن عَبد الله بن عُتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار. واختلف في السابع؛ فقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. وقيل: أبو بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم.

النادرة والمصنَّفات العظيمة، وقد أقام الله لهذه المذاهب مَن يضبطها ويحرِّر قواعدها، حتى حُفظت بأصولها وفصولها، وتم لها من التَّقْعِيد والإلحاق والتفريع والتدوين والضبط، مما جعل معظم الفروع الفقهية تنتسب إليها وتدور عليها.

ففي المذهب الحنفي ما يسمَّى بـ: «مسائل الأصول»، وتسمَّى أيضًا: «ظاهر الرواية»، وهي: «المبسوط»، و«الزِّيادات»، و«الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«السِّيَر الكبير»، و«السِّيَر الصغير»، وكلها لمحمد بن الحسن الشَّيباني.

وإنما سمِّيت: بـ«ظاهر الرواية»؛ لأنها رُويت عن محمد بروايات الثقات، فهي ثابتة عنه، إما متواترة أو مشهورة.

ومن المختصرات: «مختصر الطَّحاوي»، و«مختصر القُدُورِي»، و«كنز الدَّقائق» للنَّسَفي.

ومن الشروح: «فتح القدير شرح الهداية» للكمال ابن الهُمام، و«البناية شرح الهداية» للعَيْني، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدَّقائق» للزَّيْلعي، و«البحر الرَّائق شرح كنز الدَّقائق» لابن نُجيم، و«حاشية ابن عابدين شرح الدُّر المُختار».

ومن الفتاوى والوَاقِعات: «فتاوى قاضيخَان»[1].

ومن أهم كتب المذهب المالكي: ما كتبه الإمام بنفسه، وهو «الموطأ».

ومنها ما جُمعت فيه أقوال الإمام مالك؛ نحو: أسمِعَة الأصحاب، كعبد الرحمن بن القاسم، وأَشْهب، وعبد الله بن وهب، وغيرهم، و«المدونة» لسُحنون.

ومن المتون: «الرسالة» لابن أبي زيد القَيْرَواني، و«الشرح الصغير» للدَّردِير، و«متن خَليل».

ومن الشروح: «الفواكه الدَّواني» للنَّفْراوي المالكي، و«تَنوير المقالة» للتَّتَائي، و«الشرح الكبير» لابن عَرَفة الدُّسوقي، و«شرح الخَرَشي لمتن خَليل»، و«بُلغَة السالك لأقرب المسالك» للصَّاوي المالكي.

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٥٦٠)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ٤٢-٤٦)، و«تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٣٥٤-٣٦٥)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٦٠)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص٩١).

وكذا كتب الفقه المقارن، نحو: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رُشد الحفيد[1].

ومن أهم كتب الشافعية: ما كتبه الإمام الشافعي: «الأم»، و«الرسالة».

ومن المختصرات: «مختصر الـمُزني».

ومن المتون: «المهذَّب» للشِّيرازي، و«الوَجيز في الفقه» لأبي حامد الغَزَالي، و«منهاج الطَّالبين» للنَّووي، و«منهج الطُّلاب» لزكريا الأنصاري، وهو مختصر «منهاج الطالبين».

ومن الشروح: «المجموع شرح المهذَّب» للنووي، وأكمله السُّبكي ثم الـمُطيعي، و«العزيز شرح الوَجيز» للرَّافعي، و«مُغني المحتاج في ألفاظ المنهاج» للخطيب الشِّربيني، و«نهاية المحتاج شرح المنهاج» للرَّملي، و«حاشية الجَمَل شرح منهج الطُّلاب».

وهناك كتب في تحقيق المذهب، منها: «الحاوي الكبير» للمَاوَردي، و«البيان في الفقه الشافعي» للعِمراني[2].

أما أهم كتب الحنابلة، فمنها ما جمع مسائل الإمام أحمد وفتاواه وإجاباته، نحو: «الجامع» للخلَّال، وروايات أبنائه وتلاميذه عنه.

ومن المتون: «مختصر الخِرقي»، و«الـمُقنع» و«عُمدة الفقه» لابن قدامة، و«الإقناع» للحَجَّاوي، و«الرَّوض الـمُرْبع» للبُهُوتي.

ومن الشروح: «المغني» لابن قُدامة، وهو شرح «مختصر الخِرَقي»، وكذا «شرح الزَّركشي»، و«الشرح الكبير على متن الـمُقنع» لعبد الرحمن ابن قدامة، و«العُدة شرح العُمدة» لبهاء الدين المقدسي، و«كشَّاف القِناع شرح الإقناع» للبُهُوتي، و«حاشية الرَّوض الـمُرْبع» لعبد الرحمن بن قاسم.

ومن كتب المحقِّقين: «الفروع» لابن مُفلح، و«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمَرْداوي[3].

---

(١) ينظر: «تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٤٠٣)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٧٢)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص١٤١).

(٢) ينظر: «تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٤٤٨)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص٢٣)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٧٤).

(٣) ينظر: «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد» (٢/ ٦٠٦)، و«تاريخ الفقه الإسلامي» للسايس (ص٧٧)، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص١٩٢).

كما أن التاريخ الطويل لهذه المذاهب، جعل المؤرِّخين لها يقسِّمون تاريخها إلى أَطْوار وأَدْوار؛ ليسهل رصده وفهمه، وربما اختصَّ كل طور ودور منها باصطلاحات خاصة، تُتداول في كتبهم[1].

٥- ابتلاءات:

كما كان العلم والفقه معنًى مشتركًا بين الأئمة الأربعة، فقد اشتركوا أيضًا في المحنة والابتلاء.

لقد امتُحِنوا من قِبل السلطان والأَقْران والعامة، فصبروا؛ فقد عُرض الشافعي على السيف، وسُجن أحمد في الفتنة المشهورة، وجُلد مالك في طلاق المُكْره، واتُّهِم أبو حنيفة وضُرب على القضاء، دخلوا كلهم في المحنة، وخرجوا منها ذهبًا خالصًا غير مَشُوب، وكان عاجل بشراهم القَبول الذي شربه الناس مع الماء وتنفَّسوه مع الهواء: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الجمعة:٤].

ولم يقتصر الأذى على سلطة تحاذر شعبيتهم، بل من جهلة وعوام وأَغْرار، ربما شتموا وآذوا وتجرؤوا أو اتَّهموا، كما في تفصيل سيرة كل واحد منهم من غرائب القصص التي تقع من آحادٍ لا يبالون بمكانة الأئمة ولا بالتفاف الناس حولهم وحبهم لهم، وذلك لا يقع إلَّا من جاهل، تدل مقالته على ثقل الطبع وخشونة الأخلاق وجفاف اللغة، أو من حاسد، يغيظه ما يرى من فضل الله على عباده[2].

تفوَّقوا في هذه المحن، وتمكَّنوا، فقد قيل للشافعي: أيهما أفضل للرجل، أن يمكَّن أو يُبتلى؟ فقال: «لا يمكَّن حتى يُبتلَى»[3].

فلم ينتقموا ولم يتظلَّموا، بل تجاوزوا القضية ونسوها كأن لم تقع.

---

(١) ينظر: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص٤٠٥)، وما بعدها، و«تاريخ المذاهب الفقهية» لأبي زهرة (ص٣٦٢، ٤٠٣، ٤٤٥، ٥٠٠)، و«مصطلحات المذاهب الفقهية» لمريم الظفيري (ص٨٧، ١٣١، ٢٠٥، ٢٤٨)، و«اصطلاحات المذهب عند المالكية» لمحمد إبراهيم علي، و«المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» لعلي جمعة (ص٥٣، ١٣٣، ١٦٨، ٢١٠).

(٢) ينظر تفصيل ذلك في تراجمهم.

(٣) ينظر: «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ١٩٣)، و«الفوائد» لابن القيم (ص ٢٠٨)، و«زاد المعاد» (٣/ ١٣).

وقد يعيبهم مَن هو بمقام العلم والديانة، ولكن يعتريه الضعف البشري، أو يُؤتى من نقص إدراكه لما أدركوا.

وقد سأل أحمدُ بن حنبل مرةً بعضَ الطلبة: من أين أقبلتم؟ قالوا: من مجلس أبي كُريب. وكان أبو كُريب محمد بن العلاء الهمداني ينال من الإمام أحمد وينتقده في مسائل، فقال: اكتبوا عنه؛ فإنه شيخ صالح. فقالوا له: إنه يطعن عليك؟! قال: فأي شيء حيلتي؟! شيخ صالح قد بُلِيَ بي[1].

وهذا إنما يصدر من أصحاب النفوس الكبيرة التي تجرَّدت من حظوظها الذاتية، ولم تتمحور حول مكاسبها الشخصية.

إن إثارة المعارك حول ظلم شخصي لم يكن من طبعهم، فرسالتهم أبعد من ذلك، وقدوتهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم:

«هل أنتِ إلَّا أصبعٌ دَمِيتِ وفي سبيل الله ما لَقِيتِ!»[2].

لم يحوِّلوا المعاناة الشخصية إلى قضية عامة.

٦- ترتيب تاريخي:

عاش الأئمة الأربعة رحمهم الله في زمن متقارب:

فأولهم وأقربهم إلى عهد النبوة: الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت:

وهو اليوم وقبل اليوم أكثرهم تابعًا؛ حيث ينتشر المذهب الحنفي في العراق والشام ومصر وما وراء النهر، حتى وصل الهند والصين، وقد تبنَّته الدولة العثمانية كمذهب رسمي، فانتشر في كل البلدان التي بسطت هذه الدولة نفوذها فيها[3].

وقد أدرك أبو حنيفةَ جماعةٌ من الصحابة، ورأى أنسَ بن مالك رضي الله عنه، ورَوَى عن جماعة من سادات التابعين، كعطاء بن أبي رَبَاح مفتي مكة وتلميذ ابن عباس رضي

(١) ينظر: «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٥٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١٧).
(٢) أخرجه البخاري (٦١٤٦)، ومسلم (١٧٩٦).
(٣) ينظر: «نظرة في تاريخ حدوث المذاهب الأربعة» لأحمد تيمور باشا (ص٨٨).

الله عنهما، ونافع مولى ابن عمر، وعامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبِي الكوفي، وأبي إسحاق السَّبيعي، وحماد بن أبي سليمان الكوفي أحد الأئمة الفقهاء، وكان مختصًّا به، وأبي جعفر الباقر الهاشمي أحد أئمة آل البيت، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم.

وأخذ عنه أمثال عبد الله بن المبارك الإمام المحدِّث العظيم، وسليمان بن مِهْران الأَعْمش، والفُضيل بن عِياض، والقاضي أبي يوسف- وهو أحد شيوخ الإمام أحمد ابن حنبل- ومحمد بن الحسن الشَّيْباني- وهو أحد شيوخ الإمام الشافعي- وأبي عاصم النَّبيل الضحاك بن مَخْلَد- وهو أحد شيوخ الإمام البخاري- وأبي نُعيم الفضل بن دُكين، ووكيع بن الجرَّاح، ويزيد بن هارون، وهؤلاء من شيوخ الإمام أحمد أيضًا[1].

ثانيهم في الترتيب التاريخي: الإمام مالك بن أنس:

وقد رأى عطاء بن أبي رَبَاح لما قدم المدينة، ورَوَى عن جعفر الصادق إمام آل البيت، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن مسلم بن شِهاب الزُّهري، ومحمد بن المنكدر، وعطاء الخُراساني، والأئمة الكبار من فقهاء المدينة.

وأخذ عنه أمثال إبراهيم بن طَهْمان، وأَسَد بن الفُرات، وأَسَد بن موسى، الشَّهير بأَسَد السُّنَّة، وأيوب السِّخْتِياني، وحماد بن سلمة إمام أهل البصرة، وسُفيان الثَّوري، وسفيان بن عُيينة، وعبد الله بن وَهْب المصري إمام أهل مصر، والأَوْزاعي إمام أهل الشام، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وعبد الرَّزَّاق الصنعاني، وابن جُريج المكي، والفُضيل ابن عِياض، والشافعي، وأبي حنيفة، وهو أسنُّ منه.. وخلائق كثيرون[2].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٩)، (١٣/ ٣٢٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٤١٦)، و«الرد على أبي بكر الخطيب» لابن النجار (٢٢/ ٧٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣١٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤١٨-٤٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ٣٨٧)، (٦/ ٢٢٧، ٣٩١)، و«مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» للذهبي (ص١٤)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٤٠٩).

(٢) ينظر: «ما رواه الأكابر عن مالك» (١٦)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم (ص٢٣٦)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٤٥٢)، (١٢/ ٤٤٠-٤٤١)، و«الاستذكار» (٥/ ٣٨٦)، و«التمهيد» (١٩/ ٧٤)، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٢/ ٨١٢-٨١٣)، و«ترتيب المدارك»، و«مجرد الرواة عن مالك» للرشيد العطار، و«جامع المسانيد» للخوارزمي (١/ ٤٤٠)، (٢/ ١١٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩١-١٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨-٥٤، ١٢٤)، (١٠/ ٢٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٧٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣١)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ١٤٨)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٦١)، و«تدريب الراوي» (١/ ٨١-٨٢)، و«الفوائد في حلاوة الأسانيد» (١٢-١٣).

ثالثهم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي:

وقد أخذ عن سفيان بن عُيينة، ومالك، وعن مفتي مكة مسلم بن خالد الزَّنجي، والفُضيل بن عِياض، وغيرهم.

وأخذ عنه: الحُميدي، وأحمد، وإسحق بن رَاهُويه، والرَّبيع بن سُليمان، ويونس ابن عبد الأَعْلى، وغيرهم، وقد أفرد الدارقطني كتاب «مَن له رواية عن الشافعي» في جزأين، وصنَّف الكبار في مناقبه قديمًا وحديثًا، كما ذكر الذهبي[1].

آخر الأربعة: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل:

سمع من خلقٍ، كالإمام الشافعي، وسُفيان بن عُيينة، وغُنْدَر، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق الصَّنْعاني، وسَعِيد بن منصور، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وشيوخه يطول ذكرهم، ويشق إحصاء أسمائهم، كما قال الخطيب البغدادي، وعدد شيوخه في «المسند» وحده ثلاثمائة وواحد[2].

وأخذ عنه: الإمام الشافعي، وابن مهدي، وعبد الرزاق، ويزيد بن هارون- وهم من شيوخه- والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وعلي بن المديني، ويحيى بن مَعِين، وبَقِي ابن مَخْلَد من علماء الأندلس، وغيرهم، وقد جمع أبو محمد الخلَّال كتابًا في تسمية الرواة عن الإمام أحمد[3].

هذه المنظومة الفسيفسائية العجيبة تنطوي على ملحوظات جوهرية، لا تخطئها العين، وفيها خطوط وملامح رائعة، لا يحتاج معها إلى إعادة ذكر الأسماء والأمثلة؛ لشدة وضوحها.

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٥-٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٥٥-٣٥٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٥-١٨١).

(٢) وذلك حسب طبعة الرسالة لـ «المسند»، كما في الفهارس المعدة له (٥٠/ ٣٣-١١٢)، وينظر: «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند» للدكتور عامر صبري.

(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٦١-٢٣٣)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ١٧٨-١٨٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٧-٤٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧-١٨٣).

دروس في الأسماء:

ومن أبرز هذه الملامح:

أ- عبر هذه الخارطة يتم انتظام جمع غفير من الشخصيات العلمية، ما بين شيخ شارك في التكوين، وتلميذٍ شارك في الوراثة، وكأن الأربعة مفاصل مهمة لا تتكرَّر، إذ ليسوا أطرافًا منعزلة، بل هم في صميم الصورة، وعمق المشهد.

ب- **كثرة الرواة عنهم**، ولقد كانوا معارف يُقصد مجلسهم، ويُرحل إليهم، ويفخر التلميذ بالأخذ عنهم، ولهم قدرة على التعليق والبذل والتفهيم، وجاذبية أو «كاريزما» تجعل الكثير من الطلبة يألفونهم ويحبونهم ويتشبَّعون بأفكارهم، ويقبسون من تجربتهم.

ج- أخذ بعضهم عن بعض، **إما مباشرة**، كما أخذ الشافعي عن مالك، وعن أحمد، وكما أخذ أحمد عن الشافعي، فهو شيخه وتلميذه، **أو بطريقة غير مباشرة**، كما أخذ أحمد عن أبي يوسف ووكيع ويزيد بن هارون، وهم من تلاميذ أبي حنيفة.

وقد روَى الإمام أحمدُ عن الشافعي حديثًا طريفًا مُسَلْسَلًا بالأئمة، رواه أحمد عن الشافعي عن مالك- وهم ثلاثة أئمة متبوعون- عن ابن شِهاب الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**نَسَمَةُ المؤمن طائرٌ يَعْلَقُ في شجر الجنة، حتى يُرْجعه الله تبارك وتعالى إلى جسده يومَ يبعثه**»[1].

ونصُّ هذا الحديث يبشِّر إن شاء الله بأن هؤلاء الأئمة ممن يشملهم فضل الله، وتأوِي أرواحهم إلى شجر الجنة، حتى يبعثهم ربُّهم ويحشرهم مع النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩].

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٧٧٨)، ومن طريقه: أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٥٦)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٧٨٢٤)، وابن كثير في «طبقات الشافعيين» (ص ٤٧، ١٠٩، ٦٨٦)، والسيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (١١).

وقال ابن كثير: «قد وقع لي حديث عزيز عظيم، من رواية الإمام الشافعي، رضي الله عنه، فيه بشارة عظيمة، لعموم المؤمنين، ولا سيما للأبرار والمقربين.. ثلاثة من الأئمة الأربعة وهذا عزيز جدًّا.. وفيه بشارة عظيمة لعموم المؤمنين من الصالحين، وثبت له في «الصحيحين» شاهد في شأن الشهداء».

وينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨٣)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٤٦٧)، (٢/ ١٦٤)، (٧/ ٥٥٠)، و«سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي» لعبد الملك بن حسين العصامي (٢/ ١٣٩).

وهذا يوحي بعمق الرابطة العلمية بينهم، وتبادل المعرفة، ويعبِّر عن قدر من الاتصال والتداخل بين هذه المدارس؛ فهي تؤثِّر وتتأثَّر فيما بينها، وليست جُزُرًا معزولة، ولم تكن الأسوار الوهمية أو الاختلافات الجزئية حائلًا دون التلاقح والتعارف.

قال ابن أبي عُمر العَدَني: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «مالك مُعَلِّمي، وعنه أخذتُ العلم»[1].

وكان أحمد يقول لولد الشافعي محمد بن محمد: «أبوك أحد الستة الذين أدعو لهم وقت السَّحَر».

وقال صالح بن أحمد: «مشى أبي مع بغلة الشافعي، فبعث إليه يحيى بن مَعِين، فقال له: يا أبا عبد الله، أما رضيتَ إلَّا أن تمشي مع بغلته؟! فقال: يا أبا زكريا، لو مشيتَ من الجانب الآخر كان أنفع لك». وقال: «إن أردتَ الفقهَ فالزم ذَنَبَ البغلة»[2].

وقال محمد بن إسحاق بن رَاهُويه: سمعتُ أبي يقول: قال لي أحمد بن حنبل: «تعال حتى أُرِيَكَ رجلًا، لم تَرَ عيناك مثله. فذهب بي إلى الشافعي». قال محمد بن إسحاق: قال لي أبي: «وما رأى الشافعيُّ مثلَ أحمد بن حنبل!»[3].

بهذه الروح الصافية عاش الأئمة، وعليها ماتوا، وبها يحشرون إلى الجنة بإذن الله ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

وما أخلق أتباعهم من جماهير المسلمين بأن يحافظوا على هذا المعنى، ويجعلوه أساسًا في العلاقة بينهم، فلا تفرِّقهم الأهواء والنزعات والنزغات، ولا تعكِّر صفوهم الاختلافات!

د- كما تجد الاشتراك في الطلبة والشيوخ، فالاسم يتكرَّر هنا وهنا، والطالب ينتقل من حلقة إمام لحلقة إمام، حتى إن حماد بن أبي حنيفة جالس مالكًا وأخذ عنه[4].

---

(١) ينظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٥).

(٢) سيأتي وما قبله في ترجمة الإمام أحمد.

(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٧٠)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٧-٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦)، وسيأتي مطولًا في ترجمة الإمام الشافعي.

(٤) ينظر: «شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١٧٤٣)، و«تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٤٠)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٢٩- ٣٠)، و«المحدث الفاصل» (ص ٥٨٦)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص ٢٤٢)، وما تقدم في مبحث: (٦- ترتيب تاريخي).

إن الروح السائدة في ذلك الجو العلمي لم تكن روح تعصُّب ولا مهاجَرَة ولا إقصاء؛ فالعلم رحم بين أهله، كما يقول أبو تمّام:

إن يُكْدِ مُطَّرَفُ الإخاءِ فإنَّنا ... نَغدُو ونَسْرِي في إخاءٍ تالِدِ
أو يَختَلِف ماءُ الوِصالِ فَماؤُنا ... عَذبٌ تَحَدَّرَ مِن غَمامٍ واحِدِ
أو يَفتَرِق نَسَبٌ يُؤَلِّفُ بَينَنا ... أَدَبٌ أَقَمناهُ مُقامَ الوالِدِ[1]

هـ- تقارب عصرهم، فهم ما بين سنة (٨٠ هـ)، وهي سنة ميلاد الإمام أبي حنيفة، إلى سنة (٢٤١ هـ)، وهي سنة وفاة الإمام أحمد.

وهذا يدل على الضرورة الاجتماعية لنشوء المذاهب، وأنها كانت حاجة متجدِّدة لم تطرأ في عهد الصحابة بالصفة ذاتها؛ ولذا تردَّد فيها من تردَّد، ولكن الصيرورة التاريخية أثبتت أنها حاجة حقيقية وليست وهمية، وأنها إن لم تكن خيارًا فاضلًا في وقت مضى، فهي في تلك الحقبة الخيار الأفضل.

و- ونلحظ ملازمة أحدهم لشيخ يتَّخذ الطلب عنده أساسًا لحياته العلمية والسلوكية، مع الاختلاف إلى غيره، فمثلًا أستاذ الإمام أحمد الذي لازمه وأخذ عنه، وتخرَّج عليه، هو الحافظ أبو معاوية هُشيم بن بَشِير الواسطي، وأبو حنيفة اختص بأستاذه حَمَّاد بن أبي سُليمان، وبه تفقَّه، ومالك اختص بأستاذه ابن هُرْمُزَ عبد الله بن يزيد الأَصَم، والشافعي اختص بأستاذه مالك[2].

قال القَعْنَبيُّ: سمعتُ مالكًا يقول: «كان الرجل يختلف إلى الرجل ثلاثين سنة يتعلَّم منه»[3].

وقال عبد الله بن نافع: «جالست مالكًا أربعين أو خمسًا وثلاثين سنة»[4].

كان الشيخ يتحوَّل إلى مشرف أو مستشار يراقب حركة التلميذ ويتفقَّده ويسدِّده، حتى يرضى عن سيره.

---

(١) ينظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (١/ ٤٠٢).
(٢) ينظر: «المدخل المفصل» لبكر أبو زيد (١/ ٣٤٧-٣٤٨)، وما سيأتي في تراجمهم.
(٣) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٨)، وسيأتي في ترجمة الإمام مالك.
(٤) ينظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٨).